مع محرمه فلو تركها معهم لم تصح جمعته سواء كان من الاربعين او زايدا عليهم وان لم يكن
من اهل وجوبها نعم ان لم يكن من اهل الوجوب ونوى غير الجمعة لم تنعقد عليه بنية الامامة
وظهر ان المعادة والمجموعة بالمطرح تقديم والمنذورة رجاعتها بالجمعة وجوب
بنية الامامة فيها لكن المنذورة رجاعتها لو ترك فيها هذه النية انعقدت مع الحرمة
ولو عين المأموم في الجمعة والحق بها واخطأ ضر مالم يشر اليهم لان ما يجب
التعرض له يضر الخطأ فيه كما مر نعم ان اخطأ فيما زاد على الاربعين لم يضر كما استظهره
تم في حاشيته عليه نية الامامة اي او الجماعة فالجماعة صالحة له كما هو صالحة
للمأموم والتعيين بالقرائن كما مر بل هو مستحب وتصح بنيته امام تحرمه
وان لم يكن اماما في الحال لانه سيصير اماما وفاقا للجويني وخلافا للكرابيسي في
عدم الصحة حتى تنخلع النية المذكورة وان لم يكن خلفه احد ان رجى من يقتدي
به والا فلا تنخلع كما لا يضر كذا بخط المبيدي ونقل عن تتم انه نقل تلاعبه
الا ان جوز اقتداء ملك او جني به فلا تضر فان لم يبن فصلاته فرادى اي فلا
تحصل فضيلة الجماعة وان حصلت لمن خلفه على المعتمد ويجوز ان يأتم المميز
بالعبد اشعر تعبيره بالجواز ان الافضل خلافه لان الامامة منصب جليل
فالحرية اولى الا ان يتميز العبد عنه بزيادة الفقه ففيها حتى ثلاثة اوجه
اصحها انهما سواء الا في صلاة الجنازة لان القصد منها الدعاء والشفاعة والجزء بهما
اليق والمبعض اولى من كامل الرق وقوله والبالغ بالمراهق اي ويجوز اقتداء
البالغ بالمراهق لكن البالغ اولى للاجماع على صحة الاقتداء به والمراد بالمراهق
هنا الصبي المميز وان كان احتلم من قارب الاحتلام بقرينة قوله اما الصبي
غير المميز فلا يصح الاقتداء به فغاية ذلك الاشارة الى ان المراد بالمراهق هنا
الصبي المميز والا فغير المميز لا تصح صلاته فلا يتوهم صحة ما اقتدا به حتى تنفي ولو
اجتمع عبد بالغ وصبي قدم العبد البالغ على الصبي ويقدم الوالي الذي تشملت
ولايته الصلاة بمحل ولايته على غيره فامام راتب ويقدم ان كان بحق ولو باعارة
على غيره لا على معير لكن بل يقدم المعير عليه فافقه فاقرأ فاورع
منها جر فاقدم هجرة فاسن في الاسلام فاحسب فانظف ثوبا وبدنا وصنعة فاحسن
صوتا والمقدم بمكان تقديم لمن هو اهل للامامة بخلاف المقدم بالصفات
فليس له التقديم ولا يمنع البصير في الامامة سواء جوزنا ياتم المتوضئ به

بالمتيمم

بالمتيمم الذي لا اعادة عليه بخلاف من تلزمه الاعادة كالمتيمم عجل يظنه فيه
وجود الماء والمتسلسل لرجليه بالماسح على خفيه والقاعد بالقاعد والمضطجع
والعدل بالفاسق وليس احد من ولاة الامور ونظار المسجد تقريرا فاسقا اماما
في الصلاة فان ولاه احد لم تصح التولية ولا يخفى المعلوم ولا تصح قدوة
رجل بامرأة حال كلام المصنف صورة واحدة لان ظاهر قدوة الرجل الواضح بالمرأة
العاضة ولذلك زاد عليه ثلاث صور وهي قدوة الرجل بالخنثى المشكل وقدوة
الخنثى المشكل بالمرأة وبالمشكل كالمتأثر له بقوله وبالخنثى مشكل اي ولا قدوة رجل
بخنثى مشكل الخ ولو حمل كلام المصنف على ان المعنى فلا تصح قدوة رجل ولو احتمالا بامرأة
ولو احتمالا لاحتمل ما ذكر واستغنى عن الزيادة وبالجملة فصور البطلان اربع
رجل بامرأة رجل بخنثى خنثى بامرأة خنثى بخنثى والضابط للعالم بها ان يكون الامام
دونه المعلوم يقينا او احتمالا واما صور الصحة فخمس وهي رجل برجل خنثى
برجل امرأة رجل امرأة بخنثى امرأة بامرأة جملة الصور تسع ولو بان امامه امرأة
او خنثى وجبت الاعادة كما لو بان كافرا ولو بمخفي كفره او اميا والمأموم قارئ
او مفترضا على او تاركا للفاتحة في الحمرية او لتكبيرة الاحرام او ساجدا على كمه او
ذا نجاسة ظاهرة بخلاف ما لو بان ذا حدث ولو حدثا اكبر او تاركا للنية او للفاتحة
في السرية او ذا نجاسة خفية فلا تجب الاعادة على المقتدي لانتفاء التقصير
والمراد بالظاهرة المبصرة وبالخفية العلمية وهذا هو المعتمد وقيل المراد
بالظاهرة التي لو تأملها المأموم لرآها والخفية بخلافها ولا بخنثى مشكل
اي ولا قدوة رجل بخنثى مشكل اي ولو بان بعد ذلك رجلا لتردد المقتدي
في صحة صلاته وقت القدوة بخلاف ما لو بان قبل القدوة رجلا فيصح قدوة
الرجل به ح ولا بخنثى مشكل بامرأة اي ولو بان بعد ذلك امرأة بخلاف ما لو بان
قبل القدوة امرأة فتصح قدوته بالمرأة ولا بمشكل اي ولا قدوة خنثى مشكل
بخنثى مشكل ظرفا فلا تصح للاحتمال ان يكون الاول رجلا والثاني امرأة ولا
قارئ اي ولا تصح قدوة قارئ وهو بالجر عطفا على رجل ولو قدر الرفع ذلك بـ
لاستغنى عما قدره بعد لكنه حمل معنى لا على اعراب وهو من يحسن الفاتحة
ابي بان لا يخل بحرف او تشديدة منها وهذا تفسير مراد للفقهاء والا فهو في العرف من
يقرأ القرآن اي لا يصح اقتداء واحد لا ضرورة لهذا التقدير لكن عرفت انه حمل معنى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)